المبحث الثاني

النتائج المتوقعة للانتخابات
وأثرها في المسيرة السلمية في المنطقة

أ.د. يوسف موسى رزقة*

قبل الحديث عن الانتخابات ونتائجها المتوقعة وأثارها نتساءل : هل ثمة (مسيرة سلمية)، أم (عملية تفاوضية)؟! وأنا اختار الثانية لأن التفاوض على المسار الفلسطيني صار هدفاً وغاية في حدّ ذاته، ولم يعد وسيلة لإقامة اتفاق سلام، وشواهد ذلك طول المدة الزمنية للتفاوض (١٩٩٢-٢٠٠٤م)، وبقاء قضية الحل النهائي المشكِلة كما هي، بل وإضافة معوقات أخرى جديدة إليها منها : الإعلان عن غياب الشريك الفلسطيني، واعتماد سياسة الاغتيالات منهجاً يومياً .

إن الانتخابات في حد ذاتها في فلسطين أو في غيرها تمثّل أداة حضارية لاختيار القيادة وممثلي الشعب ، أو لتجديد الثقة في الموجود، ومن ثمّ منح البرنامج الفائز فرصة أن يطبق وينفذ وفق العقد الضمني بين الناخِب والمنتخَب.

---

* أستاذ اللغة العربية في الجامعة الإسلامية في غزة ، وعميد شؤون الطلبة فيها.

وإن الانتخابات الحقيقية، وأعني بالحقيقة هنا (الحرة والنزيهة) تقدم فرصة كبيرة لكل من يرغب في إقامة مجتمع مدني يسوده السلام الاجتماعي، إذ تعطى الفرصة العدل للشعب في اختيار ممثليه وبرنامجه، غير أن واقع القضية الفلسطينية يحتوي على مجموعة من العقبات المجهضة للرؤية الموضوعية والأكاديمية للانتخابات، ومع ذلك تبقى الانتخابات النزيهة الأكثر أمناً وفائدة لمجتمعنا الفلسطيني.

أقامت الانتخابات الأولى ١٩٩٦م هيكل الرئاسة والوزارة والمجلس التشريعي في فلسطين، ونظر إليها المواطن على أنها ستدعم المفاوض الفلسطيني، وستمده بدماء جديدة من أجل الوصول إلى المرحلة النهائية وإقامة الدولة الحرة المستقلة وعاصمتها القدس، واستعادة الحقوق وفق قرارات الشرعية الدولية على الأقل، غير أن تقييم هذه التجربة بعد انتهاء مدتها القانونية يقول:

١- لقد قدمت الانتخابات ١٩٩٦م (للصوت المفاوض) دعماً محلياً وإقليمياً ودولياً، وأخذ الناس يتحدثون عن سلطة منتخبة، ويطلبون من المعارضة منحها فرصة لاختبار برنامجها ورؤيتها للحل.

٢- غير أننا اليوم ٢٠٠٤م نقول إن الانتخابات لم تقدم للسلطة كبير فائدة أمام المفاوض الصهيوني، وتعاملت الدولة العبرية مع السلطة بمنطق الإملاءات والاستضعاف والأمر الواقع، ولم تقدم لها حلاً

مقبولاً لأي من مشكِلات الحل النهائي، وانتهى الأمر إلى الإعلان عن غياب الشريك الفلسطيني، واشتراط أمور أخرى من أجل العودة إلى التفاوض.

وخلاصة القول: إن نتائج انتخابات ١٩٩٦م لم تحقق فوائد كبيرة أو نتائج مهمة على طريق التفاوض (المسيرة السلمية)، لأن الطرف الصهيوني، لم يحترم المؤسسات المنتخبة، وتعامل مع أفرادها بانتقائية، وطالبها بحماية أمنه ومستوطناته، والتنازل عن جواهر الحل النهائي.

ومما زاد "تجربة الانتخابات" ضعفاً وسوءًا على المستوى الفلسطيني أن مدتها القانونية قد انتهت، ولم تبادر القيادة إلى تجديدها وفق مقتضيات القانون والمصلحة العامة.

واليوم ونحن في الربْع الأخير من عام ٢٠٠٤م وفي مطلع العام الخامس للانتفاضة يلجأ الفلسطينيون (قيادة وشعباً) إلى الانتخابات لحل المشاكل الداخلية (وبالذات الفساد) ، وحل مشاكلنا مع الاحتلال ومع أمريكا.

لقد غدت الانتخابات الفلسطينية مطلباً داخلياً وإقليمياً ودولياً، وما يهمنا هنا هو إجماع القوى الفلسطينية المتباينة على ضرورة إجرائها بدوافع متعددة منها على سبيل البيان لا الحصر:

١- الرغبة في إعادة الثقة للقانون وتفعيلة بعد انتهاء المدة القانونية للولاية الأولى.
٢- الرغبة في ترسيخ مبدأ تداول السلطة والتمثيل النيابي وفق نتائج صندوق الاقتراع.
٣- الرغبة في إعادة إشغال مؤسسات السلطة بعناصر جديدة نظيفة تحارب الفساد من ناحية وتتعامل مع الاحتلال وقضايا الحل النهائي من ناحية ثانية ، وتوجه الانتفاضة والقوى الفاعلة فيها لما يخدم مصالح الشعب والقضية، وتحريم الاقتتال الداخلي، الهاجس المقلق لكل فلسطيني.

ومن الجدير بالذكر هنا أن المعارضة الفلسطينية (وبالذات الإسلامية) أعلنت عن تأييدها للانتخابات وعزمها على المشاركة فيها، بعد أن أعلنت عن وفاة اتفاقيات أوسلو وما تلاها. وهنا ينبغي ملاحظة النقاط التالية:

١- أن ما يجري له الإعداد في فلسطين يدور حول انتخاب المجالس البلدية لا التشريعية.
٢- أن بعض المراقبين يشكك في إمكانية حدوث الانتخابات في موعدها فعلاً، لأن نتائج تسجيل الأسماء في سجل الناخبين ما تزال دون سقف ٣٠٪ ممن لهم الحق.

٣- والأهم من ذلك هو ما تشترطه الحركات الإسلامية من ضرورة إجراء الانتخابات على قاعدة تتجاوز (أوسلو وخريطة الطريق)، وهذا يعني أن خيار المقاومة ما زال مفتوحاً وقابلاً للاستمرار بعد الانتخابات.

إن هذه المشاركة وهذا الاشتراط مهمان لمن يريد أن يرسم سيناريو مستقبلياً يوضح النتائج المتوقعة للانتخابات وتأثيرها في "المسيرة التفاوضية" ذلك أن نتائج الانتخابات المتوقعة تطرح أمامنا الاحتمالات التالية:

١- فوز "الصوت المفاوض" الذي قادته السلطة منذ أوسلو وما زالت، وهو فوز مشكوك فيه بسبب ما احتوت عليه تجربة السنوات العشر المنصرمة من فساد وفشل ، وخيبة أمل .

٢- فوز غالب " للصوت المعارض – الإسلامي والوطني"، وهو صوت يرفض أوسلو وخريطة الطريق، ويتبنى خيار المقاومة لإزالة الاحتلال.

٣- فوز تشكيلة مختلطة من الصوتين إضافة إلى المستقلين.

ولا احتمال رابعاً فيما أحسب غير التوقف عن إجراء الانتخابات، وربما كان هذا الاحتمال الأكثر تردداً لدى بعض الأوساط المؤثرة بحكم أن نجاح الصوت المعارض الرافض لخريطة الطريق هو الأوفر حظاً في

الوقت الراهن، ونحن نقول سواء ترجح الاحتمال الثاني أو الاحتمال الثالث، فإن السلطة السياسية التي ستمثل هذا الصوت مطالبة بالإجابة عن تساؤلات مهمة منها:

١- هل ستقبل القوى المؤثرة في الساحة الفلسطينية، وأعني هنا بالذات (إسرائيل وأمريكا) بنتائج الانتخابات وفوز الحركات الإسلامية أو مشاركتها، وهي التي وصمتها بالإرهاب لتستحل دمها؟!!

٢- وإن قبلت بنتائج الانتخابات فكيف ستتعامل هذه القوى مع برامجها ورؤيتها وممثليها، هل ستفرض عليهم حصاراً؟ وبالتالي ندخل إلى مأزق مَنْ يمثل الشرعية في فلسطين؟!!

٣- ماذا ستفعل القيادة الإسلامية والوطنية الرافضة لأوسلو وخريطة الطريق حال فوزها، هل ستمزق التوافق الدولي والإقليمي الملتف حول هذه الاتفاقيات، وتشق طريقاً بعيداً ومغايراً؟!!.

٤- كيف ستتعامل هذه القيادة مع مشكِلات الواقع الحياتي الفلسطيني في الضفة والقطاع بدءاً من لقمة الخبز والبطالة وانتهاء بإخراج الاحتلال وبناء الدولة، وليس لشيء من ذلك أن يتحقق بنجاح بعيداً عن التعاون مع دولة الاحتلال والنظام العربي والدولي. إنه مهما تمتعت القيادة من طهارة القلب واليد ، فإنها - مرغمة- في حاجة إلى هؤلاء جميعا؟!!.

إن توقع نجاح الحركات الإسلامية في الانتخابات ، واستحضار المعنيين بالمنطقة لهذه التساؤلات يرجح أحد الخياريين التاليين:

الأول: التوقف عن إجراء الانتخابات السياسية والاكتفاء بالبلديات لفترة قادمة.

والثاني: إجراء انتخابات شكلية مزيفة تسمح بفوز الصوت البرغماتي التفاوضي. وخطورة هذا الخيار تكمن في وجود السلاح بيد القوى المعارضة التي لن تقبل بانتخابات مزيفة، ومن ثمّ قد يدخل المجتمع الفلسطيني في نفق مظلم ومؤلم.

إن فوز الصوت الإسلامي المعارض -وهو احتمال متوقع- يشكّل حالة من مواجهته الذات حيث سيطالب هذا الصوت بمواجهة مشكلة التعامل مع الواقع الفلسطيني بتعقيداته التي تجمع إلى جانب المقاومة والتحرير مئات من المشاكل اليومية الحياتية. كيف سيتعامل مع دولة الاحتلال ومع النظام العربي ومع أمريكا والغرب ؟! كيف سيطبق برنامجه؟ كيف سيحقق شعاراته؟!! أنا لا أحسب أن الإجابة الدقيقة والموضوعية جاهزة لدى الصوت الإسلامي بسبب كونه غارقاً في خيار المقاومة والتحرير وقليلاً ما يفكر في الدولة وقيادتها ، ثم إن أمامه مشكلة الحق التاريخي والجغرافي في فلسطين ومعضلة الأمر الواقع والشرعية الدولية ، وشرعية الدولة الأقوى في العالم أمريكا؟!

إن نتائج الانتخابات المتوقعة على مسيرة التفاوض يمكن إجمالها في ضوء ما تقدم في نقاط:

١- ألاَّ تحدث هذه الانتخابات أثراً يذكر على مسيرة التفاوض، حيث تتشكل من حالة هي امتداد لانتخابات ١٩٩٦م التي فشلت في إحداث تأثيرات مهمة على مسيرة التفاوض.

٢- أن تتعثر مسيرة التفاوض أو تتوقف بفوز الصوت المعارض لأوسلو وخريطة الطريق، حيث سيرتفع سقف المطالب الفلسطينية وفق برامج الحركات الإسلامية وشعاراتها، ومن ثم سترفض دولة الاحتلال التعامل مع هذا الصوت أو التفاوض حول طروحاته، ومن ثمّ ستدخل المنطقة والمفاوضات في أزمة جديدة، ولاسيما إذا أخذنا بالحسبان أن شارون والليكود يرفضون اتفاق أوسلو ابتداء، ولا يقبلون بخريطة الطريق حتى في إطار الرؤية الأمريكية لها.

٣- أن تستكمل دولة الاحتلال برنامج الحل المنفرد، وفك الارتباط من طرف واحد دون تفاوض، وتطبق هذا البرنامج على مناطق من الضفة الغربية، مما يعني عدم الانسحاب إلى حدود ١٩٦٧م، وهذا يعني إنهاء حالة (**التفاوض والمسئولية القانونية**)، ومن ثم على العالم إقناع الفلسطينيين بما أعطتهم الدولة العبرية، أو مواجهة السلاح والقتل إذا لجأ الفلسطيني إلى المقاومة.

وفي الختام نقول إن نتائج الانتخابات المتوقعة إيجاباً وسلباً على مسيرة التفاوض ، والحياة الفلسطينية بشكل عام ، مرهونة بيد دولة الاحتلال وأمريكا ، وماذا سيعيدان للفلسطينيين من حقوق، أكثر مما هي مرهونة بيد الحزب والحركة الفائزة في الانتخابات، لأن الساحة الفلسطينية مازالت تستقبل الحدث ولا تفعله، وهي ساحة تعاني الضعف وقلة النصير.